بيان وفد جمهورية مصر العربية

أمام الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول تنفيذ الهدف ١٤ من أجندة التنمية المستدامة

"الحفاظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة"

١٥-١٦ فبراير ٢٠١٧

أود في البداية التأكيد على دعم مصر لما ورد في بيان وفد الإكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضيف بصفتي الوطنية النقاط التالية.

تولي مصر اهتماماً كبيراً بنجاح هذا المؤتمر، والذي نأمل أن يدشن مساراً عملياً للحفاظ على المحيطات والبحار، وتعظيم المردود التنموي لاستغلال مواردهم، مع الحفاظ على البيئة البحرية وضمان استدامة التنوع البيولوجي. يتطلع وفد بلادي للتعرف على طروحات الدول الأعضاء والأطراف أصحاب المصلحة، وللمشاركة النشطة في المشاورات حول محتوى الوثيقة الختامية "دعوة للتحرك"، حيث نأمل أن تتضمن تلك الوثيقة خطوات وآليات تنفيذية واضحة ومحددة، تراعي التوازن بين المحاور الثلاث الرئيسية للتنمية المستدامة، البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار أود عرض بعض الافكار والمقترحات الأولية لمصر تشمل ما يلي:

- ضرورة التكامل والتنسيق بين الأطر الدولية المختلفة التي تتعامل مع الهدف ١٤، ومن بينها أجندة التنمية الحضرية، واجندة تغيير المناخ، وأجندة الحد من الكوارث، وإمكانية تكليف أحد اجهزة الأمم المتحدة لتقوم بدور نقطة الاتصال والمنسق في التعامل مع كافة الموضوعات ذات الصلة بالمحيطات، بحيث نتلافى الازدواجية او التعارض بين أنشطة الاطر المختلفة.
- مراعاة الجوانب الاجتماعية، فيما يخص وضع الضوابط الخاصة بالصيد غير المنظم وغير القانوني، بالتفرقة بين صغار الصيادين وشركات الصيد الكبرى، أخذاً في الاعتبار التفاوت في القدرات التكنولوجية وحصة الطرفين من الثروة السمكية، وأهمية دعم وتوفير التدريب والتكنولوجيا لصغار الصيادين وبناء شبكات حماية

اجتماعية لهم، وأن يمتد الدعم إلى كافة المجتمعات المحلية العاملة في مهنة الصيد وليس فقط الدول الجزرية الصغيرة والدول الأقل نمواً.

- أهمية صياغة قواعد استرشاديه تتعلق بالحفاظ على البيئة البحرية اثناء ممارسة الأنشطة المتصلة بقطاعي السياحة واستخراج الموارد الطبيعية.
- حث الشركات النقل البحري على ممارسة مسئوليتها الاجتماعية والبيئية في إنشاء وحدات استقبال ومعالجة مخلفات السفن، ونقل التكنولوجيا في هذا المجال للدول النامية.
- أهمية عدم قصر الجهود على الحفاظ على البيئة البحرية بل تعدي ذلك لاستعادة النظم البيئية التي تعرضت للاستنزاف.
- أهمية دراسة التحديات والفرص الاقتصادية المترتبة على ظاهرة انتشار وتوطن الكائنات البحرية الغازية لمناطق جديدة، بسبب ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع حمضية المحيطات.
- العمل على تكامل المقترحات الخاصة بالتعامل مع ملف الدعم المقدم للمصايد بالتوازي مع المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية حول الموضوعات ذات الصلة، وأهمية أن تكون الإشارة إلى التفرقة في التعامل مع موضوعات دعم المصايد تشمل الدول النامية إلى جانب الدول الجزرية والدول الأقل نمواً.

في الختام أتوجه بالشكر للسادة الميسرين، واود التأكيد على دعم وفد بلادي الكامل لجهودهما من اجل الخروج بوثيقة ختامية تلبي تطلعات الدول الأعضاء والأطراف أصحاب المصلحة.

شكراً